الفقر في المنطقة العربية وآليات مكافحته بين سياسات النمو الاقتصادي وسياسات توزيع الدخل

دراسة تقويمية لجهود بعض الدول العربية

ياسين شكيمة
جامعة الوادي، الجزائر
ychekima@yahoo.com

محمد البشير الأعور
جامعة الوادي ، الجزائر
bachir.siyassa@gmail.com

Poverty in the Arab Region and its Fighting Mechanisms between the Policies of Economic Growth and Income Distribution Policies

An Evaluation Study to some Arab Countries Efforts

Yassine Chekima & Mohammed Bachir Laouar
El oued university, Algeria

Received: November 2018 Accepted: December 2018 Published: December 2018

ملخص:

تعرض هذه الورقة البحثية بيان مضامين السياسات العامة الحكومية لمكافحة الفقر في المنطقة العربية بالرجوع إلى الأطر النظرية لتفسير أسباب استشراء ظاهرة الفقر. وقد تراوحت السياسات الحكومية العربية منذ الاستقلال بين سياستين كبريين، وتتعلق الأولى بالاعتماد على سياسات النمو الاقتصادي كوسيلة لخفض الفقر، في حين تعتمد الثانية على كفاءة وعدالة سياسات توزيع الدخول. كما تركز الدراسة أيضا على محاولة تقويم الجهود الحكومية لمكافحة الفقر في المنطقة العربية وفقا للمفاهيم الحديثة في التنمية، اعتبارا من الإمكانات المادية والبشرية الهائلة التي تزخر بها المنطقة، وطبيعة البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للوطن العربي.

الكلمات المفتاحية: الفقر، مكافحة الفقر، النمو الاقتصادي، توزيع الدخل، التنمية، المنطقة العربية.

رموز jel: A14, B55, H11, H5, I2, I3, O15, P16

Abstract:

This research paper shows a content representation of the government policies to fight poverty in the Arab region, according to the theoretical frameworks which explain the reasons of poverty. Since independence, the policies of Arab governments have ranged from two major policies. The first policy concerns about the economic growth policies as a method to poverty reduction, while the second depends on the efficiency and fairness of income distribution policies. The study also try to evaluate the Arab government's efforts to fight poverty according to modern concepts in development, Considering the huge material and human resources in the region, and the nature of the political, economic, social and cultural structures of Arab countries.

***Key Words**: Poverty, Fighting Poverty, Economic Growth, Income Distribution, Development, Arab Region*

***(JEL) Classification :** A14, B55, H11, H5, I2, I3, O15, P16*

تمهيد:

تكتسي ظاهرة الفقر وآليات مكافحته أهمية بالغة في البحث العلمي، نظرا لما تثيره هذه الظاهرة من إشكالات مفاهيمية مرتبطة بتغيرات امبريقية وواقعية. هذه التغيرات أكسبتها اهتمام المقررين والممارسين إضافة إلى اهتمام الأكاديميين. وذلك لارتباط قضايا مكافحة الفقر بقضايا التنمية والاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الدول. وقد زاد الاهتمام الدولي بقضايا الفقر بعد نهاية الحرب الباردة لارتباطها بظواهر أخرى أصبحت تشكل تهديدا على الأمن الإنساني عموما مثل الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير النظامية...الخ.

تُعد المنطقة العربية من أهم الأقطار التي تعاني من الفقر بأبعاده المختلفة، نظرا للفشل الحكومي في تحقيق التنمية بعد عقود عديدة من الاستقلال. كما أن المنطقة تمثل منطقة للصراع الدولي على الموارد، وخاصة النفط، مما جعلها منطقة غير مستقرة أمنيا وسياسيا وتكثر فيها الحروب والنزاعات. كل هذه العوامل جعلت الفقر السمة السائدة في الوطن العربي، وتحديا أساسيا يفرض نفسه على طاولة السياسات العربية، نظرا للتزايد المستمر في أعداد الفقراء، وتذيل مراتب الدول العربية في دليل التنمية البشرية العالمية.

تشير المعطيات الراهنة في المنطقة العربية إلى ارتفاع نسب الفقر بأبعاده المختلفة من بطالة ومرض وجهل وجريمة وغيرها، بالرغم من الجهود الوطنية والإقليمية والدولية للحد من الآثار الخطيرة الناجمة عن تفشي هذه الظاهرة، ولا تنبئ التقارير والدراسات المستقبلية بحال أفضل مما هو عليه اليوم. ومن هنا تطرح التساؤلات التالية:

- **ما هي العوامل التي أدت إلى استشراء الفقر في المنطقة العربية؟**
- **ما هي مضامين السياسات العامة لمكافحة الفقر في المنطقة العربية؟**
- **إلى أي مدى وُفقت الجهود الوطنية والإقليمية والدولية في مكافحة الفقر في المنطقة العربية؟**

وللإجابة على المشكلة البحثية المطروحة يمكن صياغة مجموعة من الفروض العلمية هي:

- هناك علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي والفقر فكلما زاد النمو الاقتصادي زاد دخل الفرد وقلت نسب الفقر.
- هناك علاقة ترابطية بين سوء السياسات التوزيعية والفقر، فكلما زاد عدم كفاءة وعدالة السياسات التوزيعية زاد الفقر.
- هناك علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي والفقر في وجود عدالة سياسات التوزيع كمتغير وسيط، فكلما زاد النمو الاقتصادي وزادت عدالة سياسات التوزيع وإعادة التوزيع قلت نسب الفقر.

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من مجموعة من الأهداف العلمية والعملية التي يمكن إيجازها فيما يلي:

- ✓ بيان مجموعة مفاهيم ظاهرة الفقر وتطور الأطر النظرية لمعالجتها .
- ✓ التعرف على أهم مظاهر وآثار الفقر في المنطقة العربية على مستوى الأمن القومي والأمن الإنساني.
- ✓ بيان جدوى السياسات العامة المتخذة لمكافحة الفقر في المنطقة العربية.

- ✓ توفير دراسات علمية متخصصة لصانع القرار حول المنطقة العربية، إذ أن الجزائر لاعب إقليمي هام في المنطقة العربية في ظل الحراك الشعبي في المنطقة وما ارتبط به من قضايا الفقر والإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير النظامية ومشاكل اللاجئين...الخ.

أولا. الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

1. الإطار المفاهيمي:

لم يجمع الدارسون لظاهرة الفقر على تحديد مفهوم موحد لهذه الظاهرة، نظرا للاختلافات الفكرية والإيديولوجية من جهة، وتعدد أبعاد هذه الظاهرة من جهة ثانية، وارتباطها بنظريات التنمية المختلفة من جهة أخرى. وقد أدت تلك العوامل إلى تشوه مفهوم الفقر وصعوبة تحديد تعريف موحد لهذه الظاهرة.

1.1 مفهوم فقر الدخل:

يعرف الفقر على أنه: الحرمان الشديد من الحياة الرضية، فأن يكون المرء فقيرا معناه أن يعاني من الجوع، وأن لا يجد المأوى والملبس، وأن يصاب بالمرض فلا تتاح له فرص العلاج، وأن يكون أميا ولا يلتحق بالمدرسة. وبالتالي فإن هذا التعريف يضع حدا أدنى لمستوى الدخل الضروري الذي يجب على كل فرد إحرازه لتحقيق ضمان مستوى معيشي معقول، ويطلق على هذا النوع بفقر الدخل.[1]

يتم قياس نسب فقر الدخل وفقا لخط الفقر، والذي يعرف بأنه قيمة الإنفاق التي يجب الوصول إليها حتى لا يعد الفرد فقيرا. ويكون خط الفقر ثابتا بالوحدات الحقيقية عبر الزمن، بحيث يمكن اعتبار الأفراد الواقعين أسفله فقراء. ويمكن تقدير خط الفقر من حيث نوع البيانات المستخدمة عبر طريقتين هما: الطرق المباشرة وغير المباشرة. ويتميز النوع الأول باستخدام بيانات الإنفاق الاستهلاكي، في حين يستخدم النوع الثاني بيانات الدخل كمتغير بديل لبيانات الإنفاق الاستهلاكي. وتمتاز الطرق المباشرة بدقتها عن الطرق غير المباشرة، لأن بيانات الإنفاق والاستهلاك أكثر مصداقية من بيانات الدخل. كما يجب عند قياس خط الفقر مراعاة مقدار القوة الشرائية للعملات المختلفة عبر الزمان والمكان. ويميز الاقتصاديون بين نوعين من خطوط الفقر، الأول مطلق وهو قيمة حقيقية ثابتة مع الزمان والمكان، والثاني نسبي يتغير مع التغيرات في مستوى المعيشة.[2]

تستخدم المقارنات الدولية خط فقر عالمي يبلغ 1.25 دولار لليوم الواحد بعد مراجعة المقياس السابق الذي حدد في سنة 1985 والبالغ واحد دولار، في حين تستخدم بعض المنظمات الدولية خط الفقر البالغ دولارين في اليوم، كما تضع الدول خطوط فقر إقليمية ووطنية وقطرية —بين الريف والحضر– بحيث يعبر النزول عنها انزلاقا إلى شراك الفقر المطلق. وتستخدم الدول العربية مجموعة من المعايير في تحديد خطوط الفقر الوطنية منها معيار كلفة الحاجات الأساسية، ومعيار الطاقة الغذائية —السعرات الحرارية– وخط الفقر النسبي وخط الفقر الدولي.

يعرف الفقر أيضا بأنه: مستوى معيشي منخفض، لا يفي بالاحتياجات الصحية والمعنوية المتصلة بالاحترام الذاتي لفرد أو مجموعة من الأفراد. ويرتبط هذا التعريف بمستوى المعيشة العام في المجتمع وبتوزيع الثروة ونسق المكانة الاجتماعية. ويطلق على هذا النوع

بالفقر النسبي الذي يحدده البنك الدولي على أساس الأفراد الذي يقل دخلهم السنوي عن ثلث المتوسط القومي لدخل الفرد في الدولة المعنية.(3)

يرتبط مفهوم الفقر النسبي أساسا بالجدل حول مفهوم توزيع الدخول، فما يعتبر توزيعا عادلا في بلد ما، لا يعتبر كذلك في بلد آخر، وما يعتبر عادلا في الفكر الاقتصادي الرأسمالي، لا يعتبر كذلك في الفكر الاقتصادي الماركسي، أو غيره من المدارس الفكرية الاقتصادية. لذا فقد جرى التعرض لقضايا توزيع الدخول وفقا لثلاث أشكال هي: التوزيع الشخصي أو الفردي والتوزيع الوظيفي والحصص التوزيعية. ويتعلق الشكل الأول بالأفراد والدخول التي يحصلون عليها إما أجرا أو ريعا أو ربحا. أما الشكل الثاني فلا يهتم بالأفراد، وإنما بعوامل الإنتاج وهي العمل ورأس المال والأرض أو الموارد الطبيعية والتنظيم، وقد أضيف فيما بعد عنصرين هامين إلى هذه العناصر هي رؤوس الأموال البشرية والتكنولوجيا. أما الحصص التوزيعية فتعنى بالحصص النسبية التي يحصل عليها كل فرد من عناصر الإنتاج من الدخل القومي.(4)

2.1 مفهوم فقر القدرة:

يعرف الفقر على أنه: مدى توفر القدرات والاستحقاقات التي تفسر بتوفر الحرية واحترام الذات، والمساهمة في الحياة المدنية، فضلا عن المشاركة في اتخاذ القرار، وتوفر حقوق المواطنة. ويعرف هذا النوع بفقر القدرة أو الفقر البشري، ويتم قياس فقر القدرة من خلال الرقم القياسي للفقر البشري، الذي يقيس أوجه الحرمان من حياة صحية مديدة، ومن القراءة والكتابة، والحرمان من مستوى معيشي لائق مثل الحرمان من المياه المأمونة وانخفاض وزن الأطفال عن المعدل الطبيعي لأعمارهم. ويدل ارتفاع قيمة تلك المؤشرات على انتشار الفقر البشري.(5)

يتضح مما سبق أن محاولات إيجاد مفهوم محدد وواضح للفقر يخضع لمنطلقين أساسين هما: المفهوم المادي المتمثل في معايير الدخل، والحاجات الأساسية، ومفهوم القدرة. إلا أنه يجب التمييز بين الفقر بصفته ظاهرة اجتماعية تاريخية، تعبر عن الوجه الآخر لصور التمايز الاجتماعي واللامساواة وانعدام العدالة، التي هي السبب الأساسي الذي ظل وما زال يهدد الحياة البشرية والحضارات الإنسانية. وبين الفقر بصفته مصطلحا ومفهوما، فالفقر بصفته تجريدا وتنظيرا لا يمكنه اختزال هذه الظاهرة، ولا حتى التعبير عن كل أبعادها. ومنه فإن المسألة ليست ذات طبيعة معرفية ومنهجية فحسب، بل لها طابع عملي أيضا، فالتعريف والمقاربة المختارة لدراسة ظاهرة الفقر لها ارتباط مباشر بالسياسات والآليات الممكنة لمكافحتها.

3.1 مفهوم الفقر متعدد الأبعاد

تتبنى هذه الورقة البحثية مفهوم الفقر متعدد الأبعاد الذي يفيد بأن مفهوم الفقر أبعد من مجرد انخفاض الدخل، إذ أنه يعكس الفقر الصحي والتعليمي، والحرمان من المعرفة والاتصالات، وعدم القدرة على ممارسة حقوق الإنسان والحقوق السياسية، وانعدام الكرامة والثقة واحترام الذات، وإفقار البيئة، بل وإفقار أمم بأسرها حيث يعيش المجتمع في حالة من الفقر.(6) ويعبر هذا المفهوم عن الجوانب الجوهرية، والأكثر أهمية في ظاهرة الفقر. كما أنه يربط بين المسائل النظرية والعملية لدراسة ظاهرة الفقر عبر دليل الفقر متعدد الأبعاد.

الشكل 1: دليل الفقر متعدد الأبعاد.

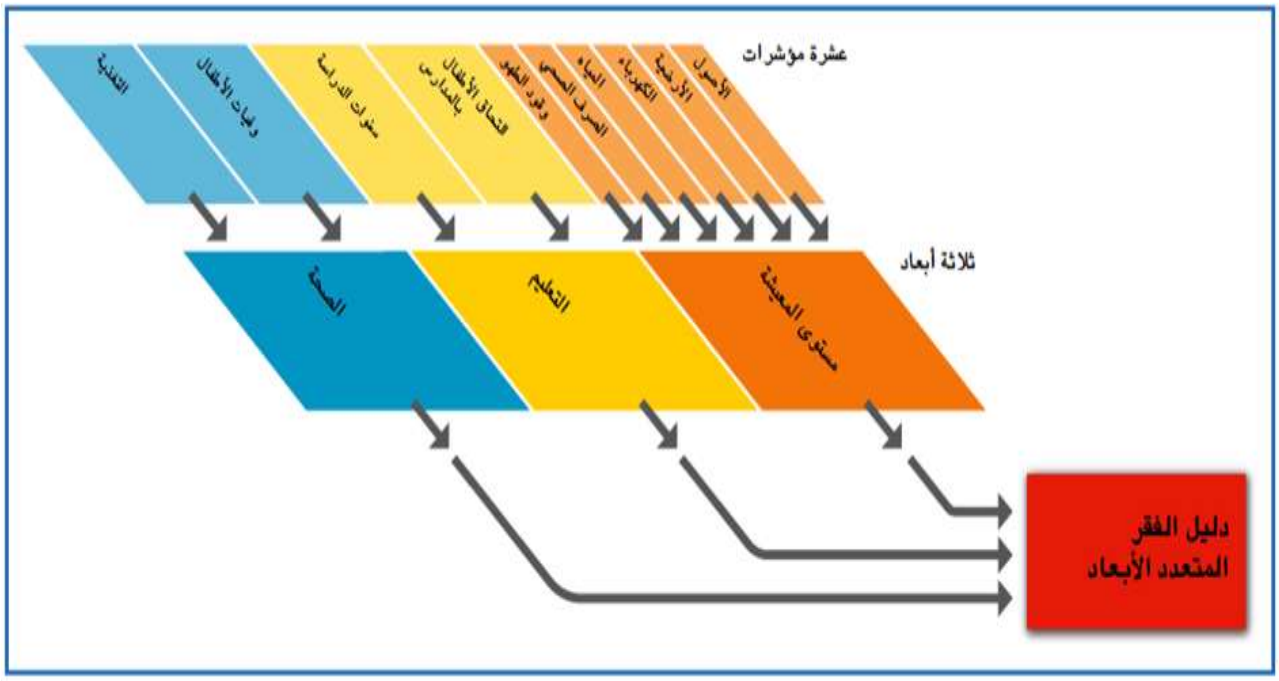

المصدر: برنامج الأمم المتحدة للتنمية، ***تقرير التنمية البشرية 2010: الثروة الحقيقية للأمم، مسارات إلى التنمية البشرية***، ترجمة: لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "الاسكوا" (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة للتنمية، 2010)، ص. 96.

2. الإطار النظري:

درج المفكرون الاقتصاديون والسياسيون والاجتماعيون على ذكر العديد من النظريات والأسباب التي يعزون إليها أسباب الفقر، التي ما زالت تعاني منها الغالبية الكبرى من دول العالم. فهناك بعض الاتجاهات النظرية التي ربطت بين نسب النمو الاقتصادي والفقر، وهناك اتجاهات أخرى، فسرت الفقر على أساس توزيع الدخل، وهناك من جمع بين المتغيرين لتفسير ظاهرة الفقر، وهناك من أرجعها إلى متغيرات أخرى (سياسية، اجتماعية، ثقافية...الخ)، وبهذا الخصوص سنتحدث بإيجاز عن أهم النظريات:

1.1 نظريات النمو الاقتصادي:

احتلت العلاقة بين النمو الاقتصادي والفقر مكانة مهمة في الفكر الاقتصادي، فطبقا لصاحب نظرية الندرة، الاقتصادي الانجليزي "توماس روبرت مالتوس" Thomas Robert Malthus، أن هناك علاقة طردية بين النمو الاقتصادي والفقر، فمعدل نمو الغذاء –الراجع إلى النمو الاقتصادي– يزيد بمعدل أقل من معدل السكان، مما يؤدي إلى زيادة معدلات الفقر، إذ أن عدد سكان العالم يتزايد بمتتالية هندسية، بينما تتزايد موارد الطعام بمتتالية حسابية، وبالتالي سوف تلتهم زيادة عدد السكان أي زيادة في موارد الطعام.(7)

أما "كارل ماركس" Karl Marx، فقد ربط النمو الاقتصادي بالفقر في نظريته الشهيرة فائض القيمة، وأوضح بأن النمو الاقتصادي في ظل النظام الرأسمالي يقوم على أساس تعظيم الأرباح، ويتم ذلك من خلال استغلال الطبقة العاملة بتخفيض أجورها، وتطوير

التكنولوجيا الحديثة الموفرة للعمالة، مما يؤدي إلى وجود ما أسماه "ماركس" بجيش العاطلين، وهذا بدوره يدفع بالأجور للانخفاض إلى حد الكفاف، وعلى ذلك ينتج من النظام الرأسمالي نمو اقتصادي وعدم عدالة في توزيع الدخول وزيادة معدلات الفقر.(8)

في حين أشار الاقتصادي "رودان روزنشتاين" Rodan Rosenstein، في نموذج الدفعة القوية في إطار نظريات النمو المتوازن، أن العلاقة بين النمو الاقتصادي والفقر هي علاقة عكسية، وأن مصيدة الفقر التي تعانيها الدول النامية ترجع إلى استقرار الدخل عند حد الكفاف، نظرا لانخفاض رأس المال، وأن حدوث دفعة قوية من خلال حد أدنى من الاستثمارات تؤدي إلى نمو الناتج، وبالتالي تمكن المجتمع من الخروج من مصيدة الفقر.(9)

2.1 نظريات توزيع الدخل:

فسر الاقتصادي "دافيد ريكاردو" David Ricardo، الفقر بمتغير توزيع الدخل، فحسبه أن توزيع الدخل على فئات المجتمع يختلف وفقا لمراحل النمو، ففي المرحلة الأولى للنمو تحصل فئة الرأسماليين على أرباح مرتفعة، مقارنة بدخول بقية فئات المجتمع – أصحاب الأراضي والعمال– ومع استمرار النمو يزيد الريع الذي يحصل عليه أصحاب الأراضي نتيجة لزيادة الطلب على الغذاء، وبالتالي يزيد نصيبهم من الإنتاج، وينخفض النصيب النسبي للرأسماليين والعمال مما يؤدي إلى تناقص الأرباح، والتي تنعكس على انخفاض الأجور إلى حد الكفاف.(10)

في حين تشير نظرية الحلقة المفرغة للفقر لـ"راغنار نيركسة" Ragnar Nurkse، إلى منطق السببية الدائري في الربط بين أسباب التخلف، والتي تقول بأن انخفاض دخل الفرد يؤدي إلى انخفاض مستوى التغذية، وانخفاض المستوى الصحي، وهذا يؤدي إلى انخفاض الكفاءة الإنتاجية، وبالتالي إلى انخفاض مستوى الدخل، ومن ثم العودة إلى حيث بدأنا، وبهذا لا تستطيع الدول الخلاص من تلك الحلقة.(11)

3.1 نظريات سياسية واجتماعية وثقافية:

في إطار النظريات البنائية الوظيفية يستخدم مفهوم عدم المساواة في سياق تحليل التدرج الاجتماعي، حيث ينظر للتفاوت في الثروة والقوة والمكانة بصفته إحدى الحقائق الأساسية في تاريخ المجتمع البشري حتى المراحل البدائية منه، فعدم المساواة جزء من النظام الطبيعي، ويتمثل التحليل الوظيفي لعدم المساواة في عدد عن القضايا في مقدمتها ثلاث هي:

- تباين أنصبة الأشخاص المختلفين من الاستعدادات الفطرية والمهارات المكتسبة (الذكاء، الدافعية، الطموح، الإبداع، المثابرة، الخبرة، وغيرها).
- تفاوت أهمية الأدوار والمهام الاجتماعية التي يقتضيها تسيير النسق الاجتماعي وتحقيق استقراره، فهناك وظائف أكبر أهمية وحيوية لوجود المجتمع واستمراره من غيرها من الوظائف.

- حق الأشخاص الموهوبين من حيث الاستعدادات الفطرية والمهارات المكتسبة أن يشغلوا الوظائف الأرقى، ويحصلون على دخول مادية وغير مادية أكبر. في حين تبقى الوظائف الأدنى، والدخول الأقل لذوي العطاء المتواضع. وتأسيساً على ذلك يقال أن الفقر هو النصيب العادل للفقراء، وأن محاولة التمرد عليه من أهم مصادر التوتر في النسق الاجتماعي.(12)

أما منظور ثقافة الفقر الذي حاول فيه بعض العلماء الإجابة على بعض التساؤلات حول علاقة الفقر بثقافة المجتمع، واستمرارية الفقر من جيل إلى جيل، فقد توصلوا إلى أن الفقراء يصيرون فقراء لأن لهم ثقافة خاصة، وطريقة حياة تختلف عن سواهم من الفئات الأخرى، ولهم قيم واتجاهات تكرس من الإحساس باليأس وفقدان الأمل. وهم وفق هذا المفهوم يتسمون باللامعيارية، ونقص التكامل مع القيم والأعراف وتوجهات الثقافة الأكبر، ولا يؤيدون أخلاق العمل، ويتسمون بالقدرية، ويتشككون في أن تدخلهم في الأحداث يمكن أن يؤثر فيها، ومن ثم لا يتسمون بالفعالية، ولا يعتبرون أنفسهم أشخاصاً ذوي قيمة.(13)

4.1 نظرية الاستطاعة:

لقد نتج عن إعادة النظر في النظريات النيوكلاسيكية للتنمية إلى ميلاد رؤية جديدة تعطي مفهوما أوسع للعملية التنموية، ويعد "أمارتيا سن" Amartya Sen في هذا الإطار من أهم المنتقدين لنظرية الرفاه الاجتماعي النيوكلاسيكية، التي ترى بأن الرفاه يعتمد على المنفعة التي تترتب عن استهلاك السلع والخدمات. وقد أعطى "سن" بديلا لتلك القناعات النيوكلاسيكية، عندما أكد أنه يمكن النظر لعملية التنمية على أنها توسيع للحريات الحقيقية التي يتمتع بها البشر. ورغم إقرار "سن" بأن زيادة متوسط دخل الفرد، والتصنيع، والتقدم التقني، والتحديث الاجتماعي هي عناصر مهمة لتوسيع حريات البشر، إلا أن الحريات تعتمد أيضا على عناصر أخرى، كالترتيبات الاجتماعية لتوفير خدمات الصحة والتعليم، والحقوق السياسية والمدنية، التي تهيئ الفرص وتوسع الخيارات الفردية للمشاركة في القضايا العامة، ومساءلة الحكام. ووفقا لهذا المنظور فإن تحقيق التنمية يتطلب القضاء على كافة مصادر عدم الحرية، كالفقر والجوع، وانعدام الفرص الاقتصادية، والبطالة، والفساد، والحرمان والإقصاء الاجتماعي، وكافة مظاهر القمع الذي تطبقه الدول.(14)

يرى "سن" أيضا أن مفهوم الحرية ينطوي على العمليات التي تسمح باتخاذ القرار، والتي تنعكس على الفرص الواقعية المتاحة فعلا للناس. وبالتالي فإن الأهمية المحورية للحرية تتأتى من مصدرين، ويعنى الأول بتقويم أداء السجل التنموي، بحيث يتم قياس التقدم في عملية التنمية بالنظر إلى مدى توسع الحريات وتوفر الخيارات التي يتمتع بها الناس. أما المصدر الثاني فيعنى بكفاءة الأداء التنموي، الذي يتيح لنا قياس مدى مشاركة الأفراد في العملية التنموية كشركاء، وليس كأطراف مستقبلة لنتائج البرامج التنموية التي تطبق عليهم بواسطة طرف آخر.(15)

تعتبر عمليات توسيع حريات البشر عند "سن" الغاية الأساسية والوسيلة الرئيسية للتنمية. وعليه فقد حُددت الحرية على أنها غاية أساسية للتنمية عبر تفادي مختلف أنواع الحرمان، مثل الجوع وسوء التغذية، واعتلال الصحة والوفاة المبكرة من جهة. والاستمتاع بكافة أنواع الحريات المرتبطة بالمعرفة والتعليم، والمشاركة السياسية من جهة أخرى. في حين تكمن فعالية الحرية كوسيلة رئيسية للتنمية في حقيقة أن مختلف الحريات يرتبط بعضها ببعض، وأن الحرية في جانب معين، تساعد على تعضيد الأنواع الأخرى من الحرية.(16)

رغم صعوبة تحديد المكونات الإنشائية للحرية إلا أن "سن" ركز على خمسة جوانب للحرية اعتبرها ذات علاقة تكاملية فيما بينها هي:

- الحريات السياسية: التي تشمل الحريات المدنية، والتي تتعلق بالخيارات المتوفرة لدى المواطنين في تحديد المبادئ والأشخاص والمؤسسات الحاكمة، بما يكفل مساءلة ورقابة ومحاسبة السلطات، كما تشمل حريات الانضمام لمختلف الأحزاب السياسية، والمعارضة والنقد وحرية الصحافة وحرية المشاركة السياسية.
- التسهيلات الاقتصادية: تشمل التسهيلات التي تتعلق بالفرص المتاحة للأفراد لاستغلال الموارد الاقتصادية لأغراض الاستهلاك والتبادل والإنتاج، كما يجب أن تنعكس الزيادة في تحقيق المكاسب الاقتصادية على كيفية توزيع الزيادات بين الأفراد والأسر.
- الفرص الاجتماعية: تشمل الترتيبات الاجتماعية التي تؤثر في الحريات الحقيقية للأفراد مثل التعليم والصحة، والتي لها تأثير ايجابي على الحياة الخاصة للأفراد من جهة، وتفعل مشاركتهم في النشاطات الاقتصادية والسياسية من جهة أخرى.
- ضمانات الشفافية: تتعلق هذه الضمانات بتعزيز الثقة بين الناس في إطار المجتمع، إذ أنها تلعب دورا هاما في الحد من الممارسات الفاسدة، وعدم المسؤولية، والخروج عن إطار الشرعية القانونية.
- الأمان الوقائي: يعني ذلك توفير شبكات حماية وأمان اجتماعية للجماعات الهشة والفقيرة، كبرامج الضمان الاجتماعي، والإعانات، والمنح الداخلية. كما تشتمل آليات الحماية على البرامج في حالات الطوارئ، كالمجاعة أو التصحر أو برامج التشغيل. فمهما بلغت كفاءة النظام الاقتصادي فإنه معرض لأزمات وصدمات مفاجئة، ستؤثر حتما على بعض الفئات الاجتماعية الفقيرة التي ستعاني مزيدا من الحرمان والتهميش.(17)

يبني "سن" مقاربته في مفهوم التنمية كعملية لتوسيع خيارات البشر، أو ما يعرف بمقاربة الاستطاعة، على الحريات الحقيقية التي يتمتع بها الناس، بهدف الوصول إلى الرفاه الاجتماعي، أي أن توسيع الحريات الحقيقية المتاحة للناس تتحدد بمدى استطاعتهم القيام بأعمال مختلفة، والتي من شأنها أن تمكنهم من تحقيق نوع الحياة التي يرغبون فيها. بمعنى أن "سن" يستخدم مفهوم الاستطاعة بدلا من مفهوم الدخل لتحديد الرفاه الاجتماعي، ومن هنا فقد حدد "سن" ثلاث مؤشرات للاستطاعة هي: استطاعة تحقيق مستوى المعيشة، واستطاعة الحياة الصحية، واستطاعة المعرفة.(18)

ثانيا: جهود مكافحة الفقر في بعض الدول العربية

اتبعت أغلب الدول العربية عشية الاستقلال العديد من السياسات والبرامج التي تهدف إلى النهوض بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لشعوبها، وقد اندرج التعامل الحكومي لتحقيق التنمية في الدول العربية ضمن مجموعة من التحديات الأخرى، في مقدمتها قضايا مكافحة الفقر وتحقيق مستويات معيشية حسنة لمواطنيها. ومن هنا فقد اعتمدت الحكومات العربية على دعم سياستين كبريين هما السياسات الداعمة للنمو الاقتصادي، والسياسات المعضدة لتوزيع الدخول، إلا أن التغيرات في السياسة التنموية الدولية وخصوصا بعد نهاية الحرب الباردة، أظهرت أن هناك توجها جديدا في تصميم سياسات مكافحة الفقر في الدول العربية ألا وهو ادارج استراتيجيات مكافحة الفقر ضمن مخططات التنمية.

لقد ساد اعتقاد في الأوساط العربية بعد الاستقلال يفيد بان تحقيق التنمية لا يتأتى إلا بتحقيق التنمية الصناعية، وقد أدى ذلك إلى الاهتمام بالتصنيع في عقود الخمسينيات والستينيات على حساب التنمية الزراعية، مما خلق عجزا غذائيا كبيرا في الوطن العربي

خصوصا مع الانفجار السكاني الذي شهدته المنطقة العربية. إلا أن ذلك الاعتقاد بدأ بالتراجع بمطلع السبعينيات بعدما بدا واضحا انه لا يمكن تحقيق التنمية بدون تنمية زراعية، لذا فقد أطلقت القيادات والحكومات العربية ما يعرف "بالثورة الخضراء" وهي مخططات كبرى لتحقيق التنمية الزراعية وخصوصا الريفية منها، وسعت تلك المخططات إلى زيادة الإنتاج الغذائي كما وكيفا لمواجهة الزيادة السكانية، خصوصا أن المنطقة العربية تزخر بموارد طبيعية وبشرية تمكنها من تحقيق ذلك النوع من المخططات، إذ تقدر الأراضي القابلة للزراعة في الوطن العربي بحوالي 197 مليون هكتار، بالإضافة إلى القدرات البشرية الهائلة التي تبلغ 297.1 مليون نسمة، منها 27.4 مليون فرد عامل في قطاع الزراعة.[19]

لقد ارتبطت زيادة الإنتاج الزراعي في الوطن العربي في فترة الثورات الخضراء بمزيد من الجوعى وناقصي التغذية، واتضح بعد سنوات من تطبيق مخططات التنمية الزراعية أنها باءت بالفشل، إذ أن الندرة لا تعود إلى عدم كفاية الغذاء فقط، بل ترجع إلى ربط عوائد التنمية الزراعية بتحقيق مستويات مرتفعة من النمو الاقتصادي، وقياسها بمقدار خدمتها للنمو في بقية قطاعات الاقتصاد، عوضا على أن توجه تلك العوائد لتحقيق رفاهية الأغلبية الريفية وتنمية المزارعين الفقراء في البلدان العربية.[20] وقد أثبتت تلك الأساليب أنها ليست أحسن وسيلة لحماية الفقراء ومحدودي الدخل، إذ انه بمجرد تعرض الاقتصادات العربية لأي نكسات داخلية أو خارجية انعكس ذلك على زيادة أعداد الفقر وارتفاع في شدة الفقر، وذلك ما حدث في الأزمات الاقتصادية التي مرت بها الدول العربية مع بداية الثمانينيات والتي تزامنت مع تزايد مشكلة الديون الخارجية، وتراجع أسعار النفط التي كانت تعتمد عليها اغلب الدول العربية للحصول على النقد الأجنبي، واضطرت الدول العربية إلى الخضوع لمؤسسات "بريتون وودز" Bretton Woods لإقراضها وإعادة جدولة ديونها مقابل تطبيق سياسات التثبيت والتكيف الهيكلي التي كانت لها آثار وخيمة على المجتمعات العربية، بمزيد من التهميش والفقر والبطالة والحرمان الاجتماعي، كما أدى تبني تلك السياسات إلى تخلي الحكومات العربية على كثير من توجهاتها وأهدافها الاجتماعية، نتيجة كبح وإعادة هيكلة دور القطاع العام.

1. السياسات الداعمة للنمو الاقتصادي والفقر في مصر:

تبنى الاقتصاد المصري سياسات التثبيت والتكيف الهيكلي تماشيا مع توصيات المؤسسات الدولية المطالبة بالإصلاح الاقتصادي، وتحقيق مستويات موجبة للنمو الاقتصادي والمحافظة عليه على المدى الطويل بغرض التقليل من الفقر، وذلك عن طريق رفع متوسط الإنفاق الحقيقي للفرد في المجتمع، بحيث يتوقع أن تؤدي الزيادة في إنفاق الفرد إلى انخفاض الفقر، وتتركز هذه السياسات على مجموعة من المتغيرات هي خفض معدلات التضخم، وتحقيق فائض في الموازنة العامة للدولة، والانفتاح الاقتصادي.

لقد شهد الاقتصاد المصري تقلبا في معدل النمو الاقتصادي إثر تطبيقه لبرامج التثبيت ثم التكيف الهيكلي، فقد نتج عن تطبيق برامج التثبيت انخفاض في نسب النمو، عكس برامج التكيف التي شجعت القطاع الخاص على الاستثمار، وعملت على تحويل ملكية الكثير من المشاريع المملوكة للدولة إلى الملكية الخاصة، وعملت على إصلاح الجهاز الحكومي، بالإضافة إلى تحرير التجارة الخارجية، وتحرير أسعار الكثير من السلع المحلية، وإلغاء الاستيراد الإجباري لبعض السلع، وقد انعكست كل تلك العوامل على ارتفاع نسب النمو الاقتصادي في مصر، حيث زادت النسبة من 2.9% سنة 1993/1992 إلى 4.6% سنة 1995/1994، ثم إلى 5.45% سنة 1997/1996،

ووصلت إلى ذروتها سنة 1999/1998، حيث بلغت 6.1%. وبحكم تأثير بعض الصدمات الخارجية على الاقتصاد المصري فقد تراجعت النسبة سنة 2000/1999 إلى 5.4%، ثم إلى 2.3% سنة 2002/2001، إلا أن الاقتصاد المصري استطاع أن يتخطى الأزمة التي تعرض لها وتمكن من مواصلة النمو بخطى سريعة، ويرجع ذلك إلى انتعاش قطاع السياحة، وزيادة إيرادات قناة السويس، وزيادة صادرات السلع والخدمات، بالإضافة إلى الإصلاح المؤسسي وتفعيل آليات السوق مما انعكس على ارتفاع نسبة الاستثمارات الداخلية والخارجية.[21]

الجدول 1: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ونسب الفقر في مصر.

السنوات / المؤشر	1991-1990	1996-1995	2000-1999	2005-2004
نسب النمو %	1.08	4.9	5.3	4.47
نسب الفقر %	24.18	19.41	16.74	19.52

المصدر: عزة محمد حجازي، "أثر الركود الاقتصادي في الفقر: مع إشارة خاصة إلى مصر،" ***بحوث اقتصادية عربية***، ع. 51 (صيف 2010)، ص ص. 80-108.

يتضح من الجدول السابق بأن هناك علاقة عكسية بين زيادة نسب النمو الاقتصادي في مصر وتراجع نسب الفقر، فكلما زادت نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي قلت نسب الفقر في المجتمع المصري والعكس صحيح.

يمكن القول إجمالا بأن التجربة المصرية في مكافحة الفقر ركزت على إستراتيجية تنموية تسعى إلى تحقيق عدة نقاط نذكر منها:

- تحقيق زيادة موجبة في النمو الاقتصادي لتحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني المصري، إذ ستساعد هذه الخطوة في تخفيض الفقر بطريقة مباشرة عن طريق خلق فرص عمل ومداخيل جديدة، وبطريقة غير مباشرة عن طريق الزيادة في العائدات الحكومية والتي ستوجه مباشرة لتنمية القطاعات التي يعمل فيها الفقراء.
- تحقيق تنمية المناطق الريفية بالاعتماد على سياسات تنموية قطاعية هي الزراعة، والتنمية الحيوانية والسمكية، وتسويق المنتوجات في الأسواق الإقليمية والعالمية، وتأخذ في الحسبان السكان والمناطق الأكثر فقرا، وتكملها سياسات للبنى التحتية وإجراءات لتشجيع التنمية المحلية.
- تحقيق سياسة تنموية حضرية تنشئ الظروف الضرورية للحياة، لجعل المراكز الحضرية تضطلع بدورها كأقطاب جهوية للتنمية، وتضمن الدمج الاقتصادي للسكان الذين يعيشون في أطراف المدن، والقيام بإجراءات أفقية لهيكلة الفاعلين الصغار، وللدعم الحكومي الأكثر شمولية، كدعم المشتقات النفطية، ودعم المزارعين، ودعم المؤسسات الحكومية، وبرامج الحماية الاجتماعية، ودعم أسعار الكهرباء.
- تنمية المصادر البشرية للمساهمة في تحقيق نمو اقتصادي مرتفع، ويتم ذلك عن طريق رفع مستوى الأداء التعليمي، باعتباره أحد المصادر الرئيسية لتراكم رأس المال البشري، بالإضافة للصحة والاعتبارات المؤسسية والسياسية والاجتماعية

والاقتصادية الأخرى التي تسعى لتعميم الاستفادة من الخدمات الأساسية (الرعاية الصحية، الماء الشروب، الصرف الصحي، الطاقة والكهرباء...الخ).[22]

الجدول 2: دخل الفرد الحقيقي (بالدولار) في بعض الدول العربية 1960-2000.

السنوات / الدول	1960	1970	1980	1990	1999
الأردن	1162	1422	3384	2919	2029
الجزائر	1723	1826	2758	2777	2733
جيبوتي	-	1898	1536	1203	-
جزر القمر	543	693	631	564	431
مصر	809	1163	1645	1912	2292
المغرب	815	1342	1941	2151	2283
موريتانيا	780	872	885	791	974
السودان	861	817	866	773	944
الصومال	1103	921	744	-	-

المصدر: علي عبد القادر علي، "التطورات الحديثة في الفكر التنموي والأهداف الدولية للتنمية،" ***ورقة عمل مقدمة للمعهد العربي للتخطيط،الكويت*** (فيفري 2003)، ص.14.

2. السياسات الداعمة لتوزيع الدخول والفقر في موريتانيا:

لقد تم إهمال السياسات التوزيعية في الدول العربية بسبب سيادة النظريات النيوكلاسيكية في صياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية منذ بداية الثمانينيات، إلى أن أعيد إليها الاعتبار في ظل الأهداف الإنمائية للتنمية، ولم تتبنى الدول العربية تلك السياسات لأنها كانت تبحث عن نتائج سريعة لتقليل عدد الفقراء عن طريق زيادة النمو الاقتصادي، إذ أن السياسات التوزيعية تعتمد على التطور الزمني الطويل المدى نسبيا، حيث أنه في المراحل الابتدائية للتنمية، يتجه توزيع الدخل نحو تفاقم عدم عدالة التوزيع، قبل أن يبدأ في التحسن، إذ أن هذا النوع من السياسات يصلح لنموذج الاقتصادات الثنائية والتي تتميز بها أغلب الدول العربية، حيث يتكون الاقتصاد من نوعين، قطاع تقليدي يتصف بإنتاجية متدنية للعمال وتوزيع دخل أكثر عدالة، وقطاع حديث يتصف بإنتاجية مرتفعة للعمال وبتوزيع دخل أقل عدالة، وتتمثل عملية التنمية في الانتقال من القطاع التقليدي إلى القطاع الحديث.[23]

ركزت التجربة الموريتانية في مكافحة الفقر على أهم محددات السياسات التوزيعية والتي تتمثل في العوامل الهيكلية للاقتصاد الوطني، بهدف زيادة العمالة من جهة، وتمكين الفقراء من جهة ثانية، لذا فقد كان الهدف الملح أمام مقرري السياسات هو تهيئة بيئة اجتماعية واقتصادية تعزز نمو الطلب على العمل، لمواكبة الزيادة المخطط لها على جانب العرض في مجال العمل عن طريق نقاط عدة نذكر منها:

- سياسات التشغيل في قطاع الدولة، إذ أن الإحصائيات تشير إلى أن الأسر الأقل فقرا في موريتانيا هي تلك الأسر التي يرعاها شخص يعمل في قطاع تابع للدولة أو تنظمه الدولة، في حين تزداد نسب الفقر في الأسر التي يعمل فيها رب الأسرة في قطاعات أخرى. وقد اتخذت الحكومة الموريتانية إجراءات متعددة الاتجاهات لتوفير الدخل والتشغيل عن طريق انطلاق النشاطات التحضيرية لوكالة ترقية الشغل، ومواصلة دمج حملة الشهادات.(24)
- سياسات التحويلات النقدية والعينية والتي تشتمل على التزامات المعاشات وعلاوات العائلة والأطفال وتعويضات الإجازات المرضية وتعويضات البطالة والتعليم والعناية الصحية.
- سياسات تثبيت الأسعار بهدف التخفيض من معدلات التضخم والذي تؤثر زيادة معدلاته على سوء توزيع الدخول وعدم العدالة. وقد تمكنت موريتانيا من تثبيت نسبة التضخم إلى 5.1% مع تزايد في الأسعار بلغ 1.1%، وتم احتواء هذه الزيادة عن طريق سياسة جيدة لتموين السوق وتنفيذ خطة استعجالية وصرامة السياسة النقدية مع بداية تحويل أرصدة الدولة إلى البنك المركزي.(25)

إضافة إلى تلك السياسات المحورية التي اتخذتها موريتانيا والتي تعني بشكل أساسي الفقراء، فقد ركزت موريتانيا على وضع مجموعة من السياسات المساهمة في التوزيع العادل للدخل والثروة وتتمثل في:

- سياسات الاستثمار في رأس المال البشري، وزيادة متوسط سنوات الدراسة للسكان من عمر خمسة وعشرين سنة فأكثر. إذ شيدت الحكومة الموريتانية أكثر من 960 فصلا دراسيا وأكثر من 17 إعدادية، كما واصلت الحكومة جهودها في تحديث البرامج وإعادة الهيكلة وتمهين التعليم العالي، وتعزيز قدرات الهياكل المكلفة بالطفولة، ومواصلة برامج محو الأمية.(26)
- شبكات الأمان الاجتماعية، بحيث يجب تصميم سياسات تعمل بصورة آلية عند الحاجة وتشتمل هذه السياسات على خطة ضمان التوظيف وهي سياسة يقصد بها ضمان دعم للدخل في مناطق الفقراء، كالمناطق الريفية والهوامش الحضرية، وذلك بتوفير عمل يدوي غير ماهر منخفض لأي شخص يرغب في مثل هذا العمل، وقد قامت الحكومة الموريتانية بتنفيذ مجموعة من الإجراءات الرامية لتحسين أوضاع الفقراء في الأوساط الريفية والحضرية، كما قامت بإطلاق برنامج دعم النشاطات المدرة للدخل في ولايات الترارزة وكركل والبراكنة وغيرها، بالإضافة إلى تصميم برامج مواكبة للتغيرات الاجتماعية مثل برامج التكوين المهني.(27)
- برامج الإقراض البالغ الصغر، وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث من شأن مثل هذه البرامج التي تعطى للقطاعات السكانية التي تعاني من الفقر المدقع، أن تغلب على التشوهات التي عادة ما تميز سوق الائتمان المحلي، وتتسبب في أن تظل القطاعات الهشة في المجتمع حبيسة شرك الدخول المنخفضة وحلقة الفقر المفرغة. وقد صادقت الحكومة الموريتانية في نوفمبر 2003 على الإستراتيجية الوطنية للمؤسسات الصغيرة والمصغرة، والتي تتضمن صياغة برنامج وطني مندمج لمؤسسات الصغيرة والمصغرة.
- برامج الإصلاح الزراعي، بحيث يتم توزيع فوائد النمو الاقتصادي بطريقة عادلة فيما بين الشرائح السكانية، والقطاعات المنتجة. وقد نفذت الحكومة الموريتانية مجموعة من البرامج السنوية للإصلاح الزراعي منها برنامج التنمية المندمجة للزراعة المروية، ومشروع

الواحات، ومشروع التعاونيات، ودعم التحكم في الماء عبر بناء السدود وتحسين المعلومات الاقتصادية حول تربية الحيوانات والزراعة...الخ.

الجدول 3: اتجاهات توزيع الدخل في بعض الدول العربية في فترة التسعينيات.

الدولة	نصيب أفقر 20%	نصيب ثاني أفقر 20%	نصيب ثالث أفقر 20%	نصيب رابع أفقر 20%	نصيب أغنى 20%	معامل جيني	المعدل السنوي لتغير المعامل الجيني(%)
الأردن							
1991	6.74	10.29	14.61	20.94	47.69	40.66	
1997	7.60	11.24	15.50	21.10	44.40	36.33	1.85-
تونس							
1985	5.54	9.63	12.24	21.02	49.57	43.43	
1990	5.86	10.41	15.27	22.13	46.33	40.24	1.54-
الجزائر							
1988	6.86	10.97	14.94	20.74	46.55	38.73	
1995	7.00	11.60	16.10	22.70	42.60	35.53	1.22-
مصر							
1991	8.71	12.41	16.27	21.44	41.09	32.00	
1995	9.50	13.20	16.60	21.40	39.00	28.99	2.44-
المغرب							
1991	6.57	10.45	14.97	21.71	46.30	39.20	
1998	6.50	10.60	14.80	21.30	46.60	39.82	0.20
موريتانيا							
1992	3.60	10.30	16.20	23.00	46.20	46.32	
1998	6.20	10.80	16.40	22.00	45.60	39.14	2.77-
اليمن							
1992	6.10	10.90	15.30	21.60	46.10	39.50	
1998	8.00	11.00	17.50	22.50	41.00	34.28	2.35-

المصدر: علي عبد القادر علي، "التطورات الحديثة في الفكر التنموي والأهداف الدولية للتنمية،" ***ورقة عمل مقدمة للمعهد العربي للتخطيط،الكويت*** (فيفري 2003)، ص.16.

3. توجهات نحو إدراج استراتيجيات الحد من الفقر في سياسات التنمية في الدول العربية:

شكلت الأهداف التنموية للألفية منعطفا جديدا في صياغة السياسات التنموية بعد تجارب دامت عقدين من الزمان، فرضت وطبقت خلالهما سياسات الإصلاح الهيكلي في الدول العربية، دون نجاحات تذكر في مجال النمو الاقتصادي والإقلال من الفقر، فتبلور توجه جديد في أوساط المجتمع الدولي التنموي يطالب بدمج سياسات الإقلال من الفقر في السياسات التنموية المحلية في ظل استراتيجيات وطنية لتخفيض أعداد الفقراء. وتكمن فحوى هذا التوجه الجديد في إيجاد ترابط مباشر بين المساعدات الميسرة التي يقدمها كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والدول المانحة، وبين تحقيق نتائج تنموية على أرض الواقع خصوصا فيما يتعلق بالإقلال من الفقر، وتتضح أهم ملامح هذا التوجه الجديد فيما يلي:

- أن تقوم كل دولة بصياغة إستراتيجية تنموية للإقلال من الفقر في إطار زمني طويل المدى، وأن تكون الاستراتيجيات شاملة بشكل كاف بحيث تضم البرامج ذات الأولوية المناهضة للفقر، والإصلاحات النظامية والهيكلية، والسياسات الاقتصادية الكلية في إطار مترابط ومتكامل لتوفير الأساس لبرامج المساعدات. وأن تكون صياغة السياسات أكثر وضوحا وشفافية، وقبل كل شي أن يكون زمامها في يد الدولة نفسها، في حين تلعب المؤسسات المالية الدولية والمانحون الآخرون دورا نشيطا لكنه مساعد.
- يجب أن تكون كل إستراتيجية معدة بحيث تتفهم طبيعة وأسباب الفقر في كل دولة على حدى، والصلات بين الإجراءات العامة وأبعاد الفقر المتعددة، ونظرا لأن الفقراء أنفسهم غالبا ما يكونون خير من يحدد أولويات العمل، فإنه يستوجب استشارة المجتمعات الفقيرة، وأن تكون هناك مشاورات عامة مع كل قطاعات المجتمع حول الإستراتيجية التنموية. وذلك لإتاحة رؤية إضافية لتعميم السياسات، وتحسين الرصد والمتابعة والمساءلة، وذلك لبناء أساس أقوى وأوسع لملكية البلد للإستراتيجية، وأن تكون هناك مراقبة ومساءلة فيما يتعلق بإدارة الموارد العامة، وذلك بهدف القضاء على مظاهر التبذير والفساد بأنواعه.
- أن توضح الاستراتيجيات السياسات الاقتصادية والقطاعية والاجتماعية، وكذلك التغيرات في الهياكل التنظيمية، التي من شأنها إحداث نمو اقتصادي يعتد به بهدف الإقلال من الفقر، واستفادة الفقراء من النمو المتحقق، وأن يتم تطوير مؤشرات يمكن استخدامها لمتابعة التقدم الاقتصادي والاجتماعي، ومساءلة الحكومات حول تنفيذ السياسات والنتائج التي تم إحرازها. ويجب أن تتخلص المؤسسات الدولية المانحة عن دور قيادة سلطات الدولة في الوطن العربي فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية، وأن تصبح هذه المؤسسات أكثر استعداد لتقديم النصح والمشورة والمساعدة الفنية، بهدف تعزيز الحوار مع الحكومات العربية، كما يجب أن تتبنى هذه المؤسسات دعم الإستراتيجية بأكملها أو عدة أجزاء منها، عوضا عن دعم مشروعات مشتتة ومتباعدة، ويتم الالتزام بدعم الإستراتيجية قبل عدة سنوات، لتمكين الحكومات من تقدير تدفق الموارد بقدر معقول من الاطمئنان.(28)

– الخلاصة والاستنتاجات:

خلُصت هذه الدراسة فيما يتعلق بالإجابة عن التساؤلات البحثية المطروحة، إلى أن عوامل استشراء ظاهرة الفقر في المنطقة العربية هي عوامل كثيرة ومختلفة ومتداخلة فيما بينها. وتتراوح تلك العوامل بين التاريخي والسياسي والأمني والاقتصادي والاجتماعي والثقافي وحتى البيئي، وقد وقف هذا التعدد كسد منيع في وجه أي محاولات حكومية لإيقاف تسارع انتشار الظاهرة، خصوصا إذا علمنا أن السياسات العامة الحكومية العربية التي اتخذت منذ الاستقلال إلى اليوم لم تخرج عن سياستين دوليتين.

وتتعلق الأولى بالاعتماد على نسب النمو الاقتصادي للتقليل من الفقر وهو ما تم إثبات صحته في الفرضية الأولى بالدلائل والشواهد، إذ أثبت أن الزيادة في نسب النمو الاقتصادي تفضي إلى زيادة دخل الفرد، وخلق فرص عمل جديدة تفضي والتقليل من نسب البطالة وانتشال السكان من براثن الفقر المدقع الذي يعيشونه.

أما السياسة الثانية فهي الاعتماد على العدالة في سياسات التوزيع وإعادة التوزيع لصالح الفئات الهشة والفقيرة، وهو ما تم إثبات صحته في الفرضية الثانية التي تتعلق بسوء السياسات التوزيع وزيادة الفقر، فالإحصائيات تشير إلى أن الدول الأقل عدلا في سياسات

التوزيع هي الأكثر والأشد فقرا، وهذا ما يؤثر على زيادة الصراع الطبقي في المجتمع وصور التمايز الاجتماعي، وضمور نمو الطبقة المتوسطة ذات الخصائص الايثارية لصالح توسع الطبقات الفقيرة.

وبالرغم من بروز توجه دولي ثالث يقضي بإدراج استراتيجيات الحد من الفقر ضمن سياسات التنمية، وفقا لاعتماد السياسات الحكومية على المتغيرين معا، أي الاعتماد على نسب النمو الاقتصادي والعدالة في سياسات التوزيع وإعادة التوزيع، وهو ما تم إثبات صحته في الفرضية الثالثة، إذ أن المتغيرين هما الكفيلين بتوجيه مخرجات النمو الاقتصادي إلى مستحقيها، إلا أنه يمكن القول أن كل السياسات العامة المتخذة من طرف الحكومات العربية لم تخرج عن الأجندة الدولية في مكافحة الفقر والتي تعتبر وصفات جاهزة لا تراعي خصائص وطبيعة الأبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لكل قطر من الأقطار المطبقة فيها، لذا وجب على الإرادة السياسية في المنطقة العربية أن تظهر رغبة حقيقية في مكافحة هذه الظاهرة الخطيرة عبر إستراتيجية واضحة المعالم، ووفقا لرؤية مجتمعية توافقية، يؤخذ فيها رأي الفقراء في حد ذاتهم، ومنه الأخذ بعين الاعتبار طبيعة الأبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمنطقة العربية. وتراعى فيها أيضا الإمكانات المادية والبشرية التي تزخر بها المنطقة.

– الهوامش :

1: Rufus B. Akindola, "Towards a Definition of Poverty: Poor People's Perspectives and Implications for Poverty Reduction," ***Journal of Developing Societies,*** v. 25, n. 2 (2009), pp. 121-50.

2 : Deepak Lal and James S. Coleman, "Poverty and Development," ***Working Paper Prepared for the Kiel Institute Foundation of World Economics International Workshop on: the Ethical Foundation of the Market Economy*** (October 1993), p. 12.

3 : عزة محمد حجازي، "أثر الركود الاقتصادي في الفقر: مع إشارة خاصة إلى مصر،" ***بحوث اقتصادية عربية،*** ع. 51 (صيف 2010)، ص ص. 80-108.

4 : عبد الرزاق الفارس، ***الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي*** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)، ص ص. 94، 95.

5 : برنامج الأمم المتحدة للتنمية، ***تقرير التنمية البشرية 2008/2007: محاربة تغير المناخ، التضامن الإنساني في عالم منقسم*** (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة للتنمية، 2007)، ص. 345.

: UNDP, ***Human Development Report 1997*** (New York: Oxford University Press, 1997), pp. 15, 16.6

7 : جون كينيث جالبريت، ***قادة الفكر الاقتصادي: الماضي صورة الحاضر،*** ترجمة: أحمد فؤاد بلبع، مراجعة: إسماعيل صبري عبد الله (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2000)، ص. 92.

8 : كارل ماركس، ***نقد الاقتصاد السياسي،*** ترجمة: راشد البراوي (د.م.ن: دار النهضة العربية، 1969)، ص ص. 99، 100.

9 : علي عبد القادر علي، "التطورات الحديثة في الفكر الاقتصادي التنموي،" ***جسر التنمية،*** س. 7، ع. 76 (أكتوبر 2008)، ص ص. 2-19.

10 : محمد دويدار، ***مبادئ الاقتصاد السياسي*** (الإسكندرية: مطبعة التوني، ج. 1، 1993)، ص. 159.

11: Takis Fotopoulos, ***Towards an Inclusive Democracy: the Crisis of the Growth Economy and the Need for a New Liberatory Project*** (London: Cassell Wellington House, 1997), p. 124.

12 : عبد الباسط عبد المعطي، ***اتجاهات نظرية في علم الاجتماع*** (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1981)، ص ص. 113-5.

13: Michéle Lamont and Mario Luis Small, "How Culture Matters: Enriching our Understanding of Poverty," in Ann Lin and David Harris (eds.), ***the Colors of Poverty: Why Racial and Ethnic Disparities Persist*** (New York: Russell Sage Foundation, 2008), p. 78.

14: Amartya Sen, ***Development as Freedom*** (New York: Alfred A. Knopf Inc., 4ed., 2000), pp. 3, 4.

15: ***Ibid,*** p. 4.

16: ***Ibid,*** pp. 4, 5.

17: ***Ibid,*** p. 10
18: ***Ibid,*** pp. 19-25.

19 : محمد السيد عبد السلام، ***الأمن الغذائي للوطن العربي*** (الكويت: المجلس الأعلى للثقافة والفنون والآداب، 1998)، ص.6.

20 : فرانسيس مورلاييه وجوزيف كولينز، ***صناعة الجوع: خرافة الندرة***، ترجمة: أحمد حسان (الكويت: المجلس الأعلى للثقافة والفنون والآداب، 1983)، ص ص. 2-110.

21 : حجازي، "أثر الركود الاقتصادي في الفقر...،" ***مرجع سابق***، ص ص. 80-108.

22 : علي عبد القادر علي، "حول دمج سياسات القضاء على الفقر ضمن سياسات التنمية في الدول العربية،" ***ورقة عمل: المعهد العربي للتخطيط، الكويت*** (جويلية 2005)، ص ص. 16، 17.

23 : علي، "حول دمج سياسات...،" ***مرجع سابق***، ص. 22.

24 : الجمهورية الإسلامية الموريتانية، ***تقرير حول تنفيذ الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر عام 2003***، (ماي 2004)، ص.5.

25 : ***المرجع نفسه***، ص. 7.

26 : ***المرجع نفسه***، ص. 11.

27 : ***المرجع نفسه***، ص. 12.

28 : علي، "حول دمج سياسات...،" ***مرجع سابق***، ص. 25-29.